

Distr.
GENERAL

S/1997/311
14 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في بريفلاكا

أولاً - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٠٩٣ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في بريفلاكا حتى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي نفس القرار، طلب المجلس من الطرفين أن يعتمدا الخيارات العملية التي اقترحها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون من أجل تحسين السلامة والأمن في المنطقة على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1075)، وطلب إلى أن أقدم، بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخيارات العملية، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير حرية الحركة للمراقبين العسكريين في جميع أنحاء المنطقة بأسرها واحترام نظام التجريد من السلاح. وهذا التقرير مقدم تنفيذاً لهذا الطلب.

ثانياً - الحالة في منطقة مسؤولية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في بريفلاكا

٢ - تواصل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في بريفلاكا، بالقوام الذي أذن لها به وبالغ ٢٨ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق)، رصد عملية تجريد شبه جزيرة بريفلاكا والمناطق المجاورة لها الواقعة في كرواتيا وجمهوريّة يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح، عن طريق القيام بدوريات بالمركبات وبدوريات راجلة على جانبي الحدود المشتركة. وتعقد البعثة، كجزء من عملها، اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية من أجل تخفيف حدة التوتر، وتحسين السلامة والأمن، وتعزيز الثقة بين الطرفين. وفي هذا السياق، عقد كبير المراقبين العسكريين، الكولونيل هارولد مواكيو تنغاي (كينيا)، اجتماعات مع السلطات في زغرب وبغراد وبودغوريكا، خلال شباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٩٧، من أجل مناقشة القضايا الناجمة عن القرار ١٠٩٣ (١٩٩٧).

٣ - ولئن اتسمت الحالة في منطقة مسؤولية البعثة بالاستقرار بوجه عام، إلا أن التوتر ازداد نتيجة لعدة تطورات. وعلى وجه الخصوص، ازداد القلق في أعقاب الزيادة الكبيرة التي طرأت، منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على عدد أفراد الشرطة الخاصة الكرواتية في المناطق التي سمتها الأمم المتحدة. وفي تقدير البعثة أن هذه الزيادة قد ضاعفت عدد أفراد الشرطة الخاصة في تلك المناطق. ولم تنجح الاستفسارات التي وجهت إلى السلطات المحلية والوطنية على السواء في الحصول على تفسير لهذه الزيادة. ومما زاد أيضاً من التوتر، رصد أسلحة كرواتية ثقيلة، في مناسبتين، داخل المنطقة المجردة من

السلاح. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، أثارت التدريبات التي أجرتها البحرية اليوغوسلافية، لمدة ثلاثة أيام خارج منطقة مسؤولية البعثة، رد فعل قوياً لدى كرواتيا، التي قامت بتنقييد جزئي لحركة مراقبين الأمم المتحدة العسكريين على الطرق الساحلية داخل المنطقة المجردة من السلاح طوال مدة التدريبات. وفي الشهر التالي، قام زورق حامل للقذائف تابع للبحرية اليوغوسلافية بانتهاك المنطقة الواقعة تحت رقابة الأمم المتحدة. وتدخل أيضاً زوارق الشرطة الكرواتية، في بعض الأحيان، المنطقة الواقعة تحت رقابة الأمم المتحدة.

ثالثاً - التقدم المحرز صوب اعتماد الخيارات العملية

٤ - منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٠٩٣ (١٩٩٣)، لم يحرز الطرفان أي تقدم صوب اعتماد الخيارات العملية التي تؤلف جزءاً من الإجراءات التي اقترحتها بعثة مراقبين الأمم المتحدة في بريفلاكا في أيار/مايو ١٩٩٦ لتخفييف حدة التوتر وتحسين السلامة والأمن في المنطقة. ولا تزال الاتهامات المتواصلة لنظام التجريد من السلاح، الوارد وصفها في تقريري الأخير (انظر ١٠٧٥/١٩٩٦، الفقرتان ٦ و ٧)، مستمرة. وفيما يتعلق بالخيارات العملية المقترحة، ينبغي ملاحظة مواصلة الطرفين فرض القيود على حرية حركة البعثة في الجزء الشمالي من المنطقة المجردة من السلاح وإلى عدم السماح لها، عشوائياً، بالوصول إلى مناطق أخرى، بل وعدم السماح لها بصورة دائمة، بالوصول إلى عدة مواقع كرواتية. ولا تزال حقول الألغام المتاخمة لطرق سير دوريات مراقبين الأمم المتحدة العسكريين، على جانبي الحدود الدولية في المنطقة المجردة من السلاح، تشكل خطراً على مراقبين الأمم المتحدة العسكريين.

٥ - خلال المناقشات التي أجراها كبير المراقبين العسكريين مع السلطات المختصة في زغرب وبغراد وبودغوريكا، نقل إليها العناصر الجديدة الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٠٩٣ (١٩٩٣)، ولا سيما إعراب المجلس عن القلق للاحتجاجات التي زادت بصورة خطيرة من حدة التوتر؛ ودعوه الطرفين إلى اعتماد الخيارات العملية وطلبه تقديم تقرير بحلول منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٧ عن التقدم المحرز في هذا الشأن؛ وطلبه من الطرفين أن يكفا ويكتفوا عن جميع الاتهامات وعن القيام بالأنشطة العسكرية والأنشطة الأخرى التي قد تزيد من حدة التوتر، وأن يتعاونا تماماً مع مراقبين الأمم المتحدة العسكريين، وأن يكفلوا سلامتهم وحرية حركتهم، بما في ذلك عن طريق إزالة الألغام الأرضية. وقدم كبير المراقبين العسكريين اقتراحات محددة للطرفين بشأن رفع القيود المفروضة على حرية حركة مراقبين الأمم المتحدة العسكريين وبشأن إزالة الألغام الأرضية.

٦ - ولم يلق كبير المراقبين العسكريين أي استعداد لدى الطرفين لاتخاذ خطوات من جانب واحد لتحسين حالة احترام نظام التجريد من السلاح في بريفلاكا وفي المناطق المجاورة لها. وبالرغم من عدم رفض أي من الطرفين إمكانية النظر في إزالة حقول الألغام أو رفع القيود المفروضة على حرية مراقبين الأمم المتحدة العسكريين، إلا أنهما يصران على أنه لا يمكن اتخاذ هذه الخطوات إلا في إطار ترتيب

متبادل. وتدل خبرة البعثة على أن ما يطالب به الطرفان من ضمادات متبادلة، يجعل إحراز تقدم هام بشأن هذه المسألة أمراً بالغ الصعوبة، إن لم نقل مستحيلاً.

٧ - وقد أثار الطرفان أوجه قلق متنوعة تتصل بعمل البعثة. ففي زغرب، اعترضت وزارة الخارجية على عدد الأشخاص الذين يزورون بريفلاكا، وعلى بعض الإجراءات التي يتبعها المراقبون العسكريون. كما أن كرواتيا شككت في توازن التقييمات التي توردها البعثة في تقاريرها. وفي بودغوريكا، قال الرئيس مومير بولاتوفيتش إن البعثة حاولت، من خلال الإجراءات المقترحة لتحسين السلامة والأمن في المنطقة، تخفيض أبعاد ما يسمى بـ "المنطقة الزرقاء"، التي تمثل جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح. ولا يعقل إحراز أي تقدم فيما يتعلق باعتماد الخيارات العملية ما لم يتم تقديم تفسير مقبول لهذا التخفيض. وتناثر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هذا الرأي. بيد أن كبير المراقبين العسكريين أعلن أن الإجراءات المقترحة لا تنطوي على أي تنقيح لأبعاد المناطق التي سمتها الأمم المتحدة، وأنها ترمي فقط إلى تحسين أمن وسلامة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين والمساهمة في بناء الثقة بين الطرفين.

رابعاً - ملاحظات

٨ - بين الطرفان للكبير المراقبين العسكريين أن المفاوضات الثنائية المستمرة بينهما، عملاً باتفاق تطبيع العلاقات الموقع في بلغراد، بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، لم تتناول بعد بشكل مباشر المسائل المتصلة ببريفلاكا، وأنه لم يحرز أي تقدم صوب التوصل إلى تسوية للخلاف. وفي هذه الحالة، ستواصل البعثة الاضطلاع بولايتها، ضمن إطار العوائق العملية القائمة. وستواصل أيضاً بذل الجهد لتعزيز الأمان والسلامة في منطقة مسؤوليتها، وللمساهمة في بناء الثقة بين الطرفين.

تكوين بعثة مراقبين للأمم المتحدة في بريفلاتا
في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧

المراقبون العسكريون

البلد	
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	١
إندونيسيا	٢
أوكرانيا	١
ايسلندا	١
باكستان	١
البرازيل	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
السويد	١
سويسرا	١
غانا	٢
فنلندا	١
كندا	١
كينيا	٢
مصر	١
النرويج	١
نيبال	١
نيجيريا	١
نيوزيلندا	١
المجموع	<u>٢٨</u>

- - - - -